أثر العولمة الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية على مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية

إعداد
د . أحمد فاروق محمد الزيني
دكتوراه في التشريعات الاقتصادية والمالية
كلية الحقوق – جامعة طنطا

موجز عن البحث

برزت ظاهرة العولمة الاقتصادية التي أصبحت تحتل مكانة متميزة، في ظل تحرر التجارة المصاحب لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وما استتبعه من تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي تُمثل محوراً مهمـًا في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتركز الدراسة في التعرف على التكتلات الاقتصادية الإقليمية، تقسيماتها، مزاياها، وأهم أطرافها، كإطار داعم لخلق مناخ تنافسي إيجابي لكافة الدول الأعضاء بها، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في التكتل، وتوفير الحماية من أضرار منافسة الاقتصادات الأخرى، والتوصل لرؤية مستقبلية للبرامج والسياسات الداعمة لنجاح مثل تلك التكتلات.

ونظراً لطبيعة موضوع الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تناولنا لبعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة.

وقد تم تناول هذا الموضوع من خلال أربعة مباحث على النحو التالي :

- ❖ مبحث تمهيدي: مفهوم التكتلات الاقتصادية، وتقييم مزاياها ومعوقاتها.
- ❖ المبحث الأول : أبعاد العولمة الاقتصادية.
- ❖ المبحث الثاني : منظمة التجارة العالمية.
- ❖ المبحث الثالث :مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة.
- ❖ ثم ختمت البحث بأهم النتائج والتوصيات .

الكلمات المفتاحية : العولمة الاقتصادية ، منظمة التجارة العالمية ، مستقبل ، التكتلات الاقتصادية .

The Impact Of Economic Globalization And The World Trade Organization On The Future Of Regional Economic Blocs

Ahmed Farouk Mohammed Al-Zayni
Ph.D. in Economic and Financial Legislation، Faculty of Law، Tanta University، Egypt
E-mail : alzaynifarouk@hotmail.com

Abstract:

The phenomenon of economic globalization emerged، which occupies a privileged position، in light of the liberalization of trade accompanying the establishment of the World Trade Organization، and the consequent growth of the phenomenon of regional economic blocs، which represent an important axis in the new global economic system، and the study focuses on identifying regional economic blocs، their divisions، and their advantages.

And its most important parties، as a supportive framework for creating a positive competitive climate for all its member states، in addition to coordinating economic and financial policies among the bloc's member states، providing protection from the damages of competition from other economies، and reaching a future vision for programs and policies that support the success of such blocs.

In view of the nature of the subject of the study، the descriptive approach was relied upon، in addition to the use of the inductive approach through our handling of some concepts related to the subject of the study.

This topic has been addressed through four sections as follows:

- An introductory topic: the concept of economic blocs، and evaluation of their advantages and obstacles.
- The first topic: the dimensions of economic globalization.
- The second topic: the World Trade Organization.
- The third topic: the future of regional economic blocs in light of economic globalization and free trade agreements.
- Then the research concluded with the most important findings and recommendations.

Keywords: Economic Globalization، WTO (World Trade Organization)، Future، Economic Blocs.

مقدمة

تعرف سياسات التجارة الخارجية لأي دولة بأنها تلك الأساليب والتدابير التي تتبعها هذه الدولة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، وذلك حسب ما تمليه عليها ظروفها وما تسعى إلى تحقيقه من هذه السياسة التجارية سواء تحقيق منافع أو درء مخاطر تجارية أو اجتماعية أو سياسية(١).

وقد تأثرت سياسات التجارة الخارجية التي تتبعها مختلف دول العالم بالتغيرات المتلاحقة التي شهدها ويشهدها الاقتصاد العالمي، حيث انعكست هذه التغيرات على نوعية وأهداف السياسات التجارية التي تتبعها الدول. ومن أهم التغيرات التي أثرت على قطاع التجارة الخارجية في دول العالم هي احتدام المنافسة الدولية وانتشار التكتلات الاقتصادية والاتجاه - شبه الجماعي - نحو العولمة والتحرر الاقتصادي وإعمال آليات السوق، في إطار السعي لضمان التوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية بحيث تصبح هذه التكتلات بمثابة قوة داعمة لتعزيز التجارة العالمية(٢).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من حيث المكانة التي باتت تحتلها العولمة الاقتصادية وتحرر التجارة المصاحب لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وما استتبعه من تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي جاءت كانعكاس لما فرضته البيئة الاقتصادية

---

(١) جمال الدين زروق: **سياسات التجارة الخارجية وسبل التصحيح**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص ٢.

(٢) علي عبد العزيز سليمان: **العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي " الواقع وآفاق المستقبل حتى عام ٢٠٢٠"**، منتدى العالم الثالث مكتبة مصر ٢٠٢٠، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١١.

الدولية من تطورات متلاحقة، فأصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل لتخفيف الأثار المستقبلية للتحرر الاقتصادي العالمي.

أهداف الدراسة:

- الاهتمام بدراسة ظاهرة العولمة الاقتصادية بمختلف أبعادها والتي تُمثل محوراً مهمـًا وفاعلاً في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- التعرف على التكتلات الاقتصادية الإقليمية، تقسيماتها، مزاياها، وأهم الأطراف ذات العلاقة بها، كإطار داعم لخلق مناخ تنافسي إيجابي لكافة الدول الأعضاء بها، فضلاً عن تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في التكتل، وتوفير الحماية من أضرار منافسة الاقتصادات الأخرى.
- إبراز أهمية التجمع داخل تكتلات اقتصادية إقليمية في حل المشاكل التي تواجه الدول الأعضاء فيها، وتدعيم حرية التجارة بينها من جهة وبين سائر الدول من جهة أخرى.
- التعرف على انعكاسات تطبيق آليات العولمة الاقتصادية وأحكام منظمة التجارة العالمية على اقتصادات الدول الأعضاء في هذه التكتلات الإقليمية.
- التوصل لرؤية مستقبلية للبرامج والسياسات الداعمة لنجاح مثل تلك التكتلات.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب رئيسية لاختيار هذا الموضوع، أهمها ما يلي:

- إن تبني العديد من الدول الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية، من شأنه أن يؤدي إلى خلق بيئة مواتية للاستثمار والتجارة الحرة، لاسيما في ضوء اتساع حجم السوق وحرية تنقل عناصر الانتاج وزيادة قوة التفاوض بين دول التكتل.

- الميزة المكانية التي يحققها تجمع الدول إقليمياً داخل تكتل اقتصادي موحد، يعكس استفادة متميزة لكافة تلك الدول وبصفة خاصة النامية منها، في ضوء ما تفرضه عليها مستجدات النظام الاقتصادي العالمي في المرحلة الراهنة.

إشكالية الدراسة:

انتهجت العديد من الدول – وخاصة النامية منها – فكر الاقتصاد الحر منذ أوائل التسعينات، وصحب ذلك اتخاذ حكوماتها بعض السياسات التي تدعم وضع هذه الدول التنافسي في الأسواق الخارجية، وتسعى العديد من تلك الدول لسرعة الاندماج في تكتلات اقتصادية إقليمية باعتبارها الوسيلة المناسبة لتعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول وحماية مصالحها المشتركة، إلا أن أثر تلك الجهود مازال محدوداً وخاصة بالنسبة للدول الفقيرة والنامية.

تأسيساً على ذلك ومع عدم تحقيق بعض هذه التكتلات الإقليمية للآمال المعقودة عليها، كان لابد من البحث حول التأثير المباشر وغير المباشر للعولمة ومؤسساتها الاقتصادية – ومن أهمها منظمة التجارة العالمية – على مستقبل تلك التكتلات.

لذا يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يمكن تفعيل دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق المصالح المشتركة للدول الأعضاء فيها، والوصول بها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وكذا لمواكبة الأسواق العالمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي، التساؤلات الفرعية الآتية:

١) ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية، عناصرها، صورها، عوامل نجاحها؟

٢) ما دور هذه التكتلات، وما أبرز مزاياها وعيوبها؟

٣) ما مفهوم العولمة الاقتصادية، وسماتها، وتقسيماتها، وماهي القوى والنظم التي ترتكز عليها؟

٤) ما الدور الفعلي لمنظمة التجارة العالمية حيال تحقيق حرية التجارة الدولية؟

٥) ما الرؤية المستقبلية لوجود التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ضوء التطورات المتلاحقة التي فرضتها العولمة ومنظمة التجارة العالمية؟

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تناولنا لبعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

ستكون خطة دراستنا من خلال مباحث أربعة، على النحو التالي:

❖ **مبحث تمهيدي**: مفهوم التكتلات الاقتصادية، وتقييم مزاياها ومعوقاتها.

❖ **المبحث الأول** : أبعاد العولمة الاقتصادية.

❖ **المبحث الثاني** : منظمة التجارة العالمية.

❖ **المبحث الثالث** :مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة.

❖ الخاتمـــــة.

❖ النتائـــــج.

❖ التوصيات.

المبحث التمهيدي
مفهوم التكتلات الاقتصادية، وتقييم مزاياها ومعوقاتها

تأتي أهمية التكتلات الاقتصادية من تلك المكانة الهامة التي أصبحت تتبوئها في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، في ضوء المتغيرات التي دفعت مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أم النامية لتتحد في تكتلات إقليمية، نظراً لما أدركته من ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته في تحقيق مصالحها المشتركة(١).

إلا أن الاقتصاديون اختلفوا فيما بينهم حول تحديد مصطلح "التكتل الاقتصادي"، فاتجه بعضهم لاستخدام مصطلح " الاندماج"، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح " التعاون"، كما ذهب آخرون لاستخدام مصطلح " التكامل". وعلى أية حال فإن ذلك الاختلاف يرجع – بصفة أساسية – إلى التباين في وجهات النظر حول شكل التكتل وما إذا كان في صورة اتفاق ثنائي للتعاون بين دولتين، أو على هيئة تكامل إقليمي بين عدد من الدول بهدف تكوين كتلة اقتصادية (٢).

المطلب الأول
مفهوم وعوامل نجاح التكتل الاقتصادي

مفهوم التكتل الاقتصادي:

اهتم العديد من الاقتصاديين(*)بالوقوف على مفهوم وطبيعة التكتل الاقتصادي،

---

(١) محمد رئيف مسعد عبده: **التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٨٢.

(٢) سامي عفيفي حاتم: **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٢٢.

(*) من أبرز الاقتصاديين الذين اهتموا بدراسة التكتلات الاقتصادية [بيلا بالسا، ميردال، ماخلوب، فاينر، كوبر، جونسون، وغيرهم].

ونرى بأن أهمها هو ما اقترحه أحد الباحثين كمفهوم شمولي لطبيعة التكتل الاقتصادي كعمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يعمل على إزالة جميع حواجز المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كذلك فإنه يضمن التنسيق بين السياسات الاقتصادية، وتقسيم العمل فيما بين الدول الأعضاء لرفع الإنتاجية مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو[١]، وعلى ذلك، يتضح أن التكتل الاقتصادي يأتي في إطار عملية بالغة التعقيد والشمول، كما أنها بعيدة المدى في العلاقات السياسية والاقتصادية، وتتعلق بإحداث تغيرات وأثار شكلية بالاقتصاد القومي لأطراف التكتل[٢].

عناصر التكتل الاقتصادي:

يشتمل التكتل الاقتصادي على عنصرين أساسيين، هما[٣]:

- يُنظر للتكتل بأنه حالة تدفع الدول الأعضاء بالمنطقة المتكتلة للاتجاه نحو التخصيص الأمثل لمواردها الاقتصادية المتاحة، كذلك يسعى لإذابة الاقتصادات القومية في كيان واحد جديد، غالباً ما يُسمى بمرحلة "التكامل الاقتصادي التام"،

---

(١) سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٢) محمد لبيب شقير: **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٤٦.

(٣) للمزيد راجع في ذلك:

- فرج عبد العزيز عزت، محمد أحمد الشيمي: **التكتلات الاقتصادية الدولية وأثارها الإيجابية والسلبية على الاستثمار في الدول النامية**، المؤتمر السنوي الثاني عشر " إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ٩٨٠.
- إكرام عبد الرحيم: **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٥.

باعتباره هدفاً نهائياً تتضافر جهود كافة الدول الأعضاء سعياً لتحقيقه.

- إمداد الدول الأعضاء بالتدابير والإجراءات اللازمة لتحقيق التغيرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء بالمنطقة التكاملية.

صور التكتل الاقتصادي:

تتشكل التكتلات الاقتصادية كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ هذه التكتلات عدة صور فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية بإزالة كافة العقبات التنظيمية، إذ تختلف وتتنوع صورها وفقاً لدرجات التقارب الاقتصادي وعمقها ومستوى الحماية تجاه السوق، من أبرزها [اتفاقية التجارة التفضيلية – منطقة التجارة الحرة – اتحاد جمركي – سوق مشتركة – اتحاد اقتصادي – اندماج اقتصادي كامل][1].

(١) للمزيد حول درجات التقارب الاقتصادي، راجع في ذلك:

- ناهد عبد اللطيف محيسن: **تقييم لأداء المناطق الحرة في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٥٥ – ٤٥٦، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٩، ص١٢٤.
- جميل الشرقاوي: **المقاصد الأساسية لقوانين ضمانات الاستثمار في البلاد العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٢.

ويوضح الجدول التالي أهم صور التكتلات الاقتصادية والاختلافات بينها:

جدول رقم (١) : الأشكال المختلفة لنماذج التكامل الاقتصادي الإقليمي

الخصائص / الأشكال	تخفيض عوائق التبادل	إزالة عوائق التبادل البيني	رسوم جمركية خارجية موحدة	تحرير حركة عناصر الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد اقتصادي ومالي ونقدي
اتفاقية التجارة التفضيلية	✓					
منطقة التجارة الحرة	✓	✓				
الاتحاد الجمركي	✓	✓	✓			
السوق المشتركة	✓	✓	✓	✓		
الاتحاد الاقتصادي	✓	✓	✓	✓	✓	
الاتحاد الاقتصادي، والنقدي (الاندماج) الاقتصادي التام)	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: كمال بكري: **الاقتصاد الدولي – التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٩٦.

عوامل نجاح التكتل الاقتصادي:

توصلت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية إلى أن نجاح التكتلات الاقتصادية يرتكز على عدة عوامل، أبرزها [التقارب الجغرافي – الإرادة السياسية – تنسيق السياسات الاقتصادية القومية – تجانس الاقتصادات القابلة للتكامل – توفر وسائل النقل والاتصال – وجود العجز والفائض – تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية][1].

(١) للمزيد راجع في ذلك:

– عبد الوهاب رميدي: **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة"**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص٧-٩.

– إسماعيل العربي: **التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة**، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٨١، ص٤٣.

المطلب الثاني
تقييم التكتل الاقتصادي (المزايا والمعوقات)

من المؤكد وجود العديد من المزايا التي تشكل من أجلها التكتل الاقتصادي، وفي المقابل فقد يواجه التكتل بعض المعوقات التي تنعكس عليه بالسلب، نستعرض أهمها فيما يلي:

مزايا التكتل الاقتصادي:

نوجز إيجابيات التكتل الاقتصادي في نقاط أساسية، أهمها [اتساع حجم السوق – زيادة قوة التفاوض– حرية تنقل عناصر الانتاج – الاستفادة من مهارات اليد العاملة – زيادة معدل النمو الاقتصادي – تخفيض العبء على ميزان المدفوعات].

معوقات وسلبيات التكتل الاقتصادي:

على الجانب الآخر فقد يواجه التكتل الاقتصادي بعض المعوقات في طريق تحقيق أهدافه، نوجزها في [مشكلة التعريفة الموحدة – مشكلة الحماية الجمركية – توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر].

نخلص في ذلك إلى تنامي أهمية اللجوء للاندماج في تكتلات اقتصادية إقليمية – خاصة خلال السنوات الأخيرة – التي شهدت تحولات اقتصادية متلاحقة تحت مسمى "العولمة الاقتصادية" فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها أو إعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي أقامتها من قبل بما يتلائم مع هذه المستجدات على الساحة الاقتصادية والتجارية العالمية.

المبحث الأول
أبعاد العولمة الاقتصادية

ماهية العولمة (Globalization):

تنامى استخدام مصطلح العولمة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وتعددت تعريفاتها التي تأثر كل منها بانحيازات الباحثين الأيدلوجية، وتوجهاتهم نحوها سواء بالقبول أم بالرفض[1].

يختلف تعريف العولمة، باختلاف الأبعاد والمؤشرات الواقعية، ويتضح ذلك عن طريق رصد الإحداثيات في هذا المجال والتي تنحصر أبرزها في ثلاث مجموعات من التعريفات، إحداها ترتكز على البعد السياسي والأخرى ترتكز على البعد الثقافي، ونركز في دراستنا على المجموعة الثالثة وهي تلك التي تهتم بالبعد الاقتصادي، والمتضمن لمؤشرات واتجاهات مؤسسات اقتصادية عالمية جديدة، وتشكل جميعها العولمة الاقتصادية، مثل منظمة التجارة العالمية التي سوف نتطرق لدراستها في المبحث القادم.

المطلب الأول
مفهوم وسمات العولمة الاقتصادية

مفهوم العولمة الاقتصادية (Economic Globalization):

عرفها صندوق النقد الدولي في تقريره لأفاق الاقتصاد العالمي عام ١٩٩٥م، بأنها "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، من خلال ارتفاع حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذا مدى

(١) السيد يس: **مفهوم العولمة ،العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ديسمبر، ١٩٩٨، ص ٢٥.

انتشار وسرعة التكنولوجيا"[1].

ويمكن تعريفها على أنها، تحرر العلاقات الاقتصادية بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها، من خلال خضوعها التلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات الاقتصادية والتقنية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بصورة طبيعية كوحدة واحدة على المستوى العالمي.

وبغض النظر عن التعريف، فإن أغلب من تناولوا العولمة اتفقوا على ظهورها مع بزوغ قوى جديدة عالمية التأثير، تمكنت من إخضاع العلاقات الاقتصادية والمؤسسات العالمية لتأثيرها التلقائي.

سمات العولمة الاقتصادية:

تتميز العولمة الاقتصادية بعدد من السمات، نوجزها في الآتي[2]:

- تنامى دور المؤسسات الاقتصادية العالمية – ومن أبرزها منظمة التجارة العالمية – في إدارة العولمة.
- تزايد حركة رأس المال: وانعكاسها إيجاباً على تعظيم الاستثمارات غير المباشرة من خلال أسواق المال العالمية.
- تقليص سيطرة وسيادة الدولة في مجال السياسة المالية والنقدية: إذ أن مختلف الحكومات الدول باتت تطبق سياسات مالية ونقدية طبقاً للمعايير التي ترسمها

---

(١) عمر صقر: **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠١، ص ٥.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة واقتصاديات البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠١، ص ٢٢-٣٣.

جهات فوق إقليمية (المؤسسات الاقتصادية الدولية)[١].

- ظهور أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل: إذ أصبح من الصعوبة أن يتم الإنتاج بدون الاعتماد على الآخرين، بل بات من الضروري التخصص في إنتاج جزء من المنتج الصناعي الواحد.
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل: بمعنى تفعيل الترابط المشترك للأطراف المتاجرة.
- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات: ويتضح ذلك عن طريق متابعة حجم إيراداتها وحصتها في التجارة العالمية.
- ديناميكية مفهوم العولمة: إذ يتميز مفهوم العولمة – خاصة في جانبها الاقتصادي – بالحركية والديناميكية والتغير على أثر تبدل وتغير القوى الاقتصادية بصفة مستمرة.
- سيادة آليات السوق والعمل على اكتساب المزيد من القدرات التنافسية: عن طريق تعظيم الاستفادة من ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

المطلب الثاني
تقسيمات ونظم العولمة الاقتصادية

تقسيمات العولمة الاقتصادية:

يمكن تقسيم أنواع العولمة الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين، على النحو التالي:-

العولمة المالية:

وهي تمثل الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، كونها أبرز سمات النظام

(١) جوزي جميلة: **مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٩.

الرأسمالي الحالي، إذ ساهمت بفعالية في ترابط الأسواق المالية المحلية والدولية. هذا التحول يسمى بالعولمة المالية، والتي عرفها المفكرDaniel le prince على أنها " إيجاد سوق وحيدة لرؤوس الأموال عالمياً تكون مرتبطة بعولمة أسواق السلع والخدمات[1]".

العولمة الإنتاجية:

يتحقق هذا النوع من العولمة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، والتي تقرر أنماطاً جديدة من تقسيم العمل الدولي، وهذا يبدو جلياً في طبيعة المنتج الصناعي، إذ أصبحت أي دولة – مهما كانت إمكانياتها– لا تستطيع بمفردها أن تتخصص في منتج معين بصورة كاملة[2].

قوى ونظم العولمة الاقتصادية:

تعتمد ظاهرة العولمة الاقتصادية على خمس قوى أساسية [حرية الصناعة وفقاً لأنسب الأماكن بين دول العالم – حرية الاستثمار في أي من أنحاء العالم – عالمية المعلومات – عالمية الاتصالات – عالمية النمط الاستهلاكي].

تتداخل هذه القوى معاً بطبيعتها وتتضافر في تأثيرها على المستوى العالمي، فعلى سبيل المثال فإن الحرية في اختيار أنسب الأماكن لإقامة الصناعة بها، ارتبطت بحرية الاستثمار، وكذا بحرية حركة رأس المال. كذلك سهلت عالمية الاتصالات

(1) Daniel le prince ،**" la mondialisation au - delà des mythes "**، édit la découverte and syros ،paris، 2000، p 69.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة الاقتصادية (منظماتها– شركاتها– تداعياتها)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٤٢.

والمعلومات من عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة، كما سهلت انتقال رؤوس الأموال واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وأتاحت الفرصة لترويج نمط استهلاكي على المستوى العالمي، كذلك سهلت على المستهلك عملية الانتقاء من مختلف المصادر(١).

نخلص إلى أن العولمة الاقتصادية تعبر عن مختلف التطورات والتغيرات المتلاحقة التي باتت تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية في مجال التزايد المستمر لحركة رؤوس الأموال الدولية وتنامي تحريرها، فضلاً عن تحرير السلع والخدمات ونمذجة النمط الإنتاجي عالمياً، واتساع نطاق انتشار التكنولوجيا في إطار عمل الشركات متعددة الجنسيات والتي تنظر إلى العالم على أنه كتلة واحدة.

(١) عبد الرحمن يسري: **نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة**، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، القاهرة ١٧-١٩ محرم ١٤٢٠هـ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ٢١٧، ١٧ يوليو ١٩٩٩م، ص ٥٤ – ٥٦.

المبحث الثاني
منظمة التجارة العالمية

كان لتشعب وتنوع عمليات التجارة الدولية – خاصة في فترة الثمانينات – أكبر الأثر في مناداة البعض بإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) في جولة الأورجواي التي استمرت قرابة الثمانية أعوام من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٣، وقد تضمنت اتفاقية إنشاء المنظمة ١٦ مادة عامة تشمل كافة النواحي القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل المنظمة[١].

في ضوء ذلك تم إنشاء المنظمة خلال عام ١٩٩٥، وتضمنت اتفاقياتها عدة نصوص تستهدف السعي لاستكمال قواعد تحرير التجارة وتحويل الاقتصاديات المحلية المنطوية على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة على الاقتصاد العالمي[٢].

بالإضافة إلى إجراء المزيد من المفاوضات المستقبلية بشأن العديد من المستجدات التي لم تشملها جولة أورجواي. وعقب قيام المنظمة أصبحت المفاوضات تتم داخل لجان ومجالس المنظمة ذاتها باعتبارها جهاز دائم للتفاوض.

---

(١) سهيل حسن القتلاوي: **منظمة التجارة العالمية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ١٢.

(٢) جنات بن مفورة: **آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة**، مجلة العلوم الانسانية، ع٤٧، مج أ، الجزائر، يونيه ٢٠١٧، ص٣٩٩.

ويوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للمنظمة:

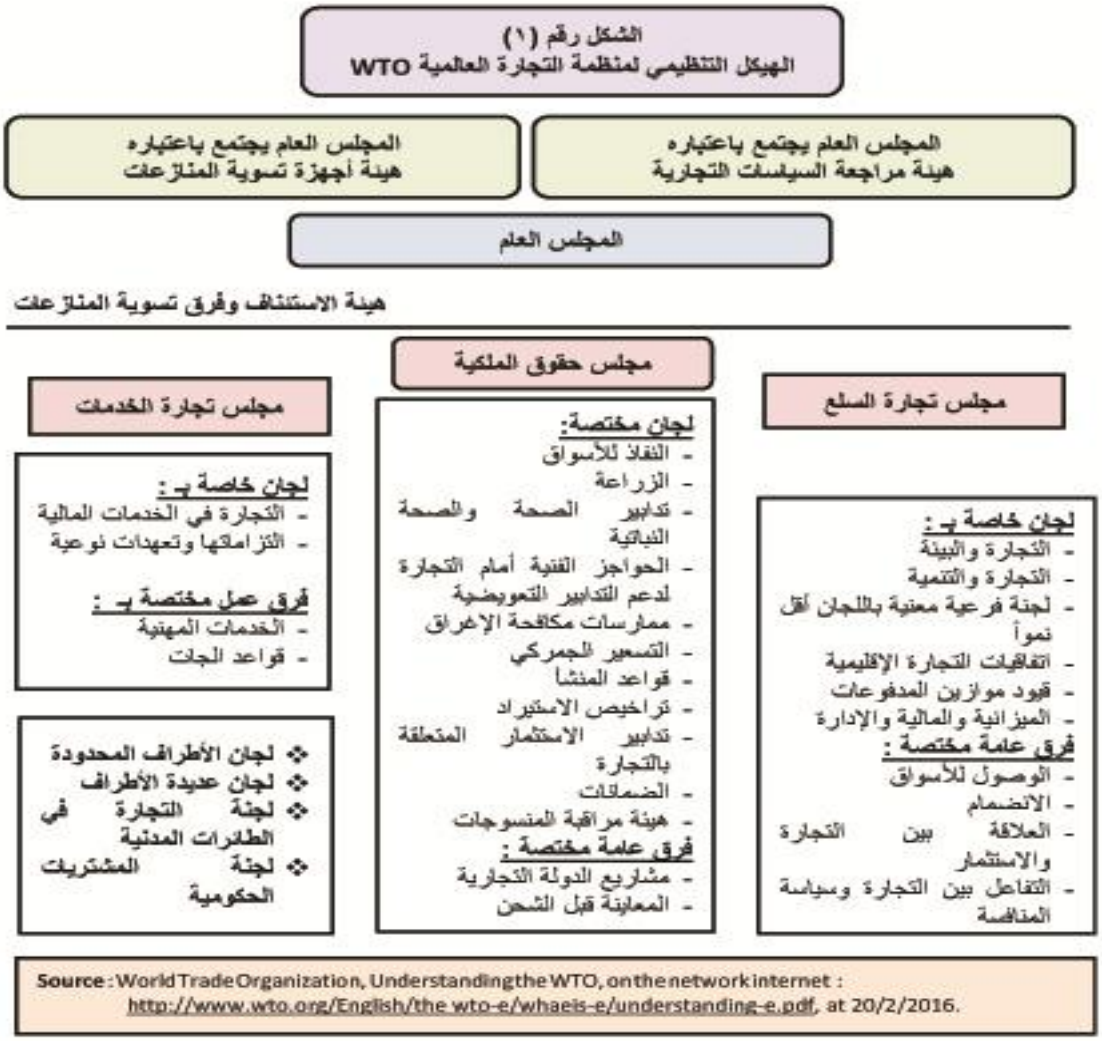

المطلب الأول

أبرز موضوعات التفاوض بالمنظمة ونتائج مؤتمراتها الوزارية

أولاً: جدول الأعمال المستقبلي للمنظمة:

يوجد اختلاف بين المنظمة وجولات المفاوضات السابقة، إذ أن الجولات كانت تدور حول اتفاقات مرحلية تستهدف تبادل عدد من التخفيضات الجمركية، أو الاتفاق بشأن مجموعة من القواعد الخاصة بإدارة شئون التجارة العالمية. وفي المقابل تعد منظمة التجارة العالمية جهازاً دائماً للإشراف على تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواي من

خلال المجالس واللجان، كما أنها تعد جهازاً دائماً لاستكمال المفاوضات بشأن عدة موضوعات، وإتمام بعض المراجعات للاتفاقيات الحالية طبقاً لجدول زمني محدد (جدول الأعمال المستقبلي)، فضلاً عن كونها جهازاً لتنفيذ القرارات المتخذة في اجتماعات المؤتمرات الوزارية للمنظمة.

في إطار إنهاء مفاوضات جولة أورجواي، فقد تم الاتفاق على إضافة بعض الاتفاقيات التكميلية إليها لاحقا، وإجراء مراجعات حول بعض القضايا الخلافية من هذه الاتفاقيات في مواعيد محددة، مع إجراء المفاوضات مجدداً بشأن موضوعي الزراعة والخدمات اعتباراً من عام ٢٠٠٠.

أ) أهم الاتفاقيات الموقعة بعد جولة أورجواي:

- تم توقيع " اتفاقية الخدمات المالية " المرتبطة بأنشطة البنوك وشركات التأمين وأسواق المال، وكان إجمالي عدد الموقعين عليها ١٠٢ دولة، وبدأ سريانها من أول مارس ١٩٩٩.
- كما تم توقيع " اتفاقية خدمات الاتصالات الأساسية " من قبل ٦٩ دولة، وبدأ سريان الاتفاق اعتبارا من ٥/ ٢/ ١٩٩٨.
- تم توقيع " اتفاقية تكنولوجيا المعلومات " من قبل ٤٠ دولة اتفقت على البدء في إجراء تخفيضات جمركية على التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات، وذلك اعتباراً من ١/ ٧/ ١٩٩٧ ليتم إلغاء الرسوم الجمركية بصفة نهائية على تلك المنتجات مع بداية عام ٢٠٠٠.

ب) أهم محاور المفاوضات على جدول الأعمال المستقبلي:

جاءت التجارة في السلع الزراعية والتجارة في الخدمات على رأس محاور المفاوضات المستقبلية لتحقيق المزيد من التحرير فيها اعتباراً من عام ٢٠٠٠.

ثانياً: نتائج المؤتمرات الوزارية للمنظمة:

أ) المؤتمر الأول (سنغافورة) ١٩٩٦:

جاء إعلان سنغافورة ليتضمن قراراً بتشكيل ثلاث مجموعات تتولى دراسة الموضوعات الآتية:-

- العلاقة بين التجارة والاستثمار[بحث مدى إمكانية وضع قواعد متعددة الأطراف للاستثمار MAI تسري على كافة الدول].
- العلاقة التبادلية بين التجارة وسياسات المنافسة [تنظيم قواعد سياسات المنافسة، وإزالة العوائق التي تحد من حركة التجارة والشركات التجارية].
- الشفافية في المشتريات الحكومية [مدى تحقيق المزيد من الشفافية في إجراءات المشتريات الحكومية].
- تيسير التجارة [تحسين الإجراءات الجمركية وتميزها بالشفافية – التوسع في استخدام وسائل التجارة الإلكترونية – تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير ومتطلباتها – تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستوردين والمصدرين – تبسيط إجراءات استخراج التراخيص وتحقيق المزيد من الشفافية بشأنها].

من جهة أخرى، نص الإعلان على تعاون مجموعات العمل المشار إليها ومجلس التجارة في السلع مع " الأونكتاد" وبعض المنظمات في مجال إتمام الدراسات المطلوبة، مع قيام المجلس العام للمنظمة بمراجعة مدى تقدم تلك المجموعات في عملها ويحدد الخطوات المستقبلية في هذا الشأن.

ب) المؤتمر الثاني (جنيف) ١٩٩٨:

صدر عنه إعلان حول " التجارة الإلكترونية " تضمن تكليف المجلس العام للمنظمة بوضع برنامجاً شاملاً لدراسة كافة الأمور التجارية المرتبطة بالتجارة

الإلكترونية وأن تتعاون باقي مجالس ولجان المنظمة في إعداد البرنامج، على أن يأخذ البرنامج ظروف ومتطلبات الدول النامية في الحسبان. وأن يتقدم المجلس العام بتقرير عن التقدم الذي تم إحرازه بشأن البرنامج إلى المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة.

ج) المؤتمر الثالث (سياتل) ١٩٩٩(١):

انعقد في مدينة سياتل الأمريكية، وبدا واضحًا خلاله انفجار صراع المصالح وتهميش الدول النامية، فقد كان لتطور التشبيك والتربيط بين المنظمات والجماعات المناهضة للعولمة ولمنظمة التجارة العالمية – باعتبارها إحدى مؤسساتها المحورية – وتحرك تلك الجماعات بهذا الشكل من القوة والتنظيم الذي رافق أعمال المؤتمر، أكبر الأثر في إحداث الفجوة العميقة بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية والأقل نمواً من جهة أخرى.

عبرت الدول النامية عن رأيها بوضوح، وأقرت بأن الاتفاقيات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية عبر الحدود واتفاقية النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية واتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية التجارة في الخدمات وغيرها، ما هي إلا اتفاقيات منحازة بصورة واضحة لمصالح الدول المتقدمة، وأنها تلحق أكبر الأضرار بمصالح وتطلعات الدول النامية والأقل نمواً على وجه التحديد.

وبالرغم من أن المؤتمر شهد بعض الخلافات بين الدول المتقدمة ذاتها، إلا أنها لم

---

(١) عبد الواحد العفوري: **مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات جولة الدوحة**، المؤتمر العربي الثاني (التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، ٢٠٠٧، ص٣٧٨.

تتعد كونها خلافات محدودة كخلاف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول [دعم المنتجات الزراعية – موضوعات التجارة والبيئة وتكنولوجيا الهندسة الوراثية].

د) المؤتمر الرابع (الدوحة) ٢٠٠١:

صدر عن مؤتمر الدوحة ثلاث وثائق، على النحو التالي:

١) إعلان الدوحة [إجراء مفاوضات ودراسات بشأن عدد من الموضوعات].

٢) إعلان مستقل حول الملكية الفكرية والصحة العامة.

٣) قرار مرتبط بقضايا التنفيذ لاتفاقيات جولة أورجواي.

وقد نتج عن المؤتمر إجراء جولة مفاوضات جديدة تحت مسمى " برنامج عمل الدوحة للتنمية " لبيان أهمية البعد التنموي بتلك الجولة الجديدة من المفاوضات وذلك في إطار الاهتمام بالدول النامية.

يشار إلى أن برنامج عمل الدوحة انقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية، على النحو التالي:

- موضوعات بدأ التفاوض عليها بالفعل (الزراعة والخدمات) أو يبدأ التفاوض عليها فور انتهاء أعمال المؤتمر وهي [النفاذ للأسواق للسلع الغير زراعية – التجارة والبيئة – قواعد منظمة التجارة العالمية المرتبطة بالدعم والاجراءات التعويضية – مكافحة الإغراق – اتفاقيات التجارة الإقليمية].
- موضوعات يمكن أن يتم التفاوض عليها مستقبلاً، وذلك عقب التوصل إلى إجماع صريح بين الدول الأعضاء بالمنظمة على البدء في التفاوض بشأنها وهي موضوعات سنغافورة [التجارة وسياسات المنافسة – الاستثمار والتجارة – تيسير

التجارة – الشفافية في مشتريات الحكومة].

- موضوعات تم تناولها بمؤتمر الدوحة وتحتاج إلى دراسة مركزة، وهى [التجارة والديون والتمويل – قواعد معاملة الدول الأقل نمواً والاقتصادات الصغيرة – والتجارة ونقل التكنولوجيا].
- موضوعات أخرى بدأت المفاوضات بشأنها من قبل كالتجارة الالكترونية، والتعاون الفني وبناء القدرات، ويستمر التفاوض بشأنها.

وتجدر الإشارة إلى أن المفاوضات حول الموضوعات المشار إليها كانت قد بدأت فعلياً وحقق بعضها تقدماً، إلا أن البعض الآخر مازال محل خلافات بين الدول الاعضاء بالمنظمة.

هـ) المؤتمر الخامس (كانكون) ٢٠٠٣:

جاء عقده بهدف تقييم سير مفاوضات جولة الدوحة، واتخاذ قراراً بشأن مبادرة القطن التي قامت بطرحها عدد من دول غرب إفريقيا، وقبول عضوية كل من كمبوديا ونيبال(*) ليصبح عدد الأعضاء في المنظمة ١٤٨ دولة، وكذا تحديد موعد ومكان انعقاد المؤتمر السادس.

إلا أن هذا المؤتمر فشل نتيجة لعدم تمكن وزراء التجارة في التوصل لاتفاق بشأن مسودة الاعلان الوزاري. وصدر بدلاً عنه بيان وزاري مختصر تضمن التوجيه بالاستمرار في العمل بهدف حل الموضوعات العالقة، وعقد اجتماع للمجلس العام

(*) تم قبول عضويتهما كأول دولتين من الدول الأقل نمواً التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها.

نهاية ٢٠٠٣ لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن[١].

في أعقاب فشل المؤتمر، ألمحت الدول المتقدمة إلى أنها بدأت تفقد الثقة في إمكانية قيام نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يتميز بالفعالية، وأنها قد تعود إلى تنشيط علاقاتها الثنائية والإقليمية التي يمكنها من خلالها وضع ما تراه من أسس لإدارة علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى.

كان لفشل المؤتمر دلالة واضحة على عمق الخلافات بين الدول المتقدمة والنامية، نظراً لعدة أسباب، نوجز أهمها فيما يلي:

- رفض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تخفيض مستويات الدعم المحلي للمزارعين أو إزالة دعم الصادرات للمنتجات الزراعية، الذي طالبت به الدول النامية المتضررة من تلك السياسات.
- الرفض الأمريكي لمقترح دول غرب إفريقيا بشأن إزالة الدعم الذي تقدمه لمزارعي القطن خلال ثلاثة أعوام باعتباره أهم الأسباب المؤدية إلى الانخفاض الحاد لعائدات صادراتها من هذه السلع.
- إصرار الاتحاد الأوروبي واليابان على درج مواضيع سنغافورة(*) في الإعلان الوزاري. إلا أن الدول النامية رفضت ذلك باعتبار أن اتخاذ قرار بشأن البدء في هذه

---

(١) إسماعيل عبد الله المحيشي: **الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية من جوله الأورجواي ١٩٨٦ إلى مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥**، المؤتمر العربي الثالث (التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا، ٢٠٠٨، ص ٢٤٩.

(*) موضوعات (الاستثمار– المنافسة – شفافية المشتريات الحكومية – تيسير التجارة).

المفاوضات يجب أن يحظى بتوافق آراء كافة الدول الاعضاء بالمنظمة، مع تخوف هذه الدول من أن يتمخض عن تلك المفاوضات إضافة أعباء وقيود جديدة على اقتصاداتها في ظل عدم انتهائها بعد من التنفيذ الكامل للاتفاقيات الموقعة منذ عشرة أعوام آنذاك.

- ظهور مجموعة الـ ٢١ (*) بقيادة البرازيل والصين والهند وماليزيا وجنوب إفريقيا، كمجموعة ضغط تمثل مصالح الدول النامية، وإصرارها على إخضاع الدول المتقدمة لتقديم تنازلات - خاصة في الموضوعات المتعلقة بالدعم الزراعي – مع رفضها لمقترح الاتحاد الأوروبي المتمثل في ربط تقديم تنازل في موضوع الزراعة بموافقة الدول النامية على بدء مفاوضات في مواضيع سنغافورة.

و) المؤتمر السادس (هونج كونج) ٢٠٠٥:

عُقد هذا المؤتمر في ظل أجواء غير مواتية، نظراً لتصاعد الخلاف بين الدول الأعضاء بالمنظمة، في ضوء عدم تمكنها من إحداث التوافق بشأن تحرير تجارة السلع الزراعية والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية. هذا فضلاً عن حدوث جدل واسع بشأن مدى جدوى تحرير التجارة ودورها في خفض معدلات الفقر ورفع معدلات النمو.

تجدر الإشارة إلى أنه تم الاتفاق بين الدول الأعضاء لتأجيل مناقشة موضوعات سنغافورة إلى أجل غير مسمى، فيما عدا موضوع تسهيل التجارة، على خلفية الرفض التام للدول النامية للبدء في المفاوضات بشأنه خلال تلك المرحلة.

(*) مجموعة الـ ٢١ للدول النامية: تعد مجموعة غير رسمية من الدول الأعضاء في المنظمة تتوافق آراءها بشأن غالبية الموضوعات التي تناقش في المنظمة وتهم الدول النامية.

من جهة أخرى فإن الموضوعات الرئيسية لأجندة الدوحة قد احتدت الخلافات حولها منذ عام ٢٠٠١م، وتمثلت أبرز الخلافات حول قضايا السلع الزراعية وغير الزراعية والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة[1].

المطلب الثاني
تطورات المفاوضات حول القضايا الأساسية

شهدت المفاوضات حول القضايا الرئيسية عدة تطورات، نوجزها في الآتي:

أ) المفاوضات حول الزراعة:

بدأت المفاوضات حول الزراعة خلال عام ٢٠٠٠م، وذلك وفقاً للمادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة بغرض إنشاء نظام تجاري أكثر عدالة ويعتمد على قوى السوق عن طريق برنامج إصلاح رئيسي يهدف إلى إزالة إجراءات الدعم والحماية للعمل على منع التشوهات بالأسواق العالمية للمنتجات الزراعية. لذا فقد تضمنت الفقرة ١٣ من إعلان الدوحة تحديد أبعاد الإصلاح المطلوب في [تحسين جوهري في فرص الوصول إلى الأسواق، تخفيض تدريجي في دعم الصادرات الزراعية بهدف إزالته في النهاية، تخفيض جوهري في الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، اعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية جزء لا يتجزأ من عناصر التفاوض الأخرى، وعلى أن تنتهي المفاوضات حول الزراعة في أول يناير ٢٠٠٥م، مع بقية موضوعات التفاوض].

إلا أن المفاوضات حول الزراعة تثير مسائل خلافية بالغة التعقيد بين الدول

(1) Jean-Marie Paugam، L'OMC au défi du GATT: Bilan du système commercial multilatéral، in Cahiers français، documentation française، n° 325، 2005، p.23.

المتقدمة والنامية، وكذلك فإن الخلاف داخل مجموعتي الدول أيضاً يتركز حول درجة التخفيض في التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية، وأي أنواع الدعم المحلي يتم البدء في إلغائها، والجدول الزمني لإلغاء دعم التصدير، وذلك في ظل تضارب مصالح الدول بشأن هذه الموضوعات ومدى قوة مجموعات الضغط السياسي من المزارعين بداخل تلك الدول واتجاهاتها. ويعتبر عدم التوصل لاتفاق حول موضوعات الزراعة أحد أسباب فشل المؤتمر الوزاري الخامس في كانكون بالمكسيك.

ب) المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات:

تم بدء المفاوضات بشأنها خلال عام ٢٠٠٠م، وفقاً للمادة ١٩ من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. والتي تناولت الالتزامات المحددة للدول الأعضاء. وقد حددت الفقرة ١٥ من إعلان الدوحة الجدول الزمني للمفاوضات بتقدم الدول بالطلبات المبدئية للالتزامات المحددة خلال يونيو ٢٠٠٢م، والعروض المبدئية في مارس ٢٠٠٣م، لتنتهي المفاوضات خلال ٢٠٠٥م، وتجري المفاوضات الثنائية بين الدول بأسلوب العرض والطلب بشأن قطاعات الخدمات المختلفة. وتسعى الدول النامية إلى تفعيل إجراءات التحرير بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين. كما تدور المفاوضات أيضاً حول موضوعات المعايير الفنية والإجراءات الخاصة بمنح التراخيص، وكذلك إجراءات الوقاية الطارئة، وتشدد الدول المتقدمة على أهمية توجيه الدول التي لم تتقدم بعروضها الأولية إلى الإسراع بتقديم هذه العروض، وأن تسير المفاوضات تدريجياً إلى مستويات أعلى من التحرر بدون أي استثناء مبدئي لأي قطاع خدمات أو نمط توريد. في حين ترى الدول النامية أهمية إيلاء اهتمام خاص للقطاعات وأنماط التوريد ذات القيمة التصديرية لهذه الدول في ضوء ظروفها وأوضاعها الاقتصادية.

ج) المفاوضات حول نفاذ السلع غير الزراعية إلى الاسواق:

تضمن الإعلان الوزاري الصادر عن مؤتمر الدوحة في الفقرة ١٦ الموافقة على البدء في التفاوض حول خفض أو إزالة التعريفة الجمركية على المنتجات غير الزراعية؛ بما في ذلك خفض أو إزالة القيم التعريفية (١٥٪ فأكثر) والتعريفات العالية والتعريفة التصاعدية (وهي التي ترتفع وفقاً لدرجة التصنيع)، وكذلك القيود غير التعريفية، وأن يشمل ذلك كافة السلع – وبدون استثناءات مسبقة – مع مراعاة مصالح الدول النامية في هذا الشأن.

وقد حققت دورة أورجواي خفضاً مقداره ٤٠ ٪ في قيمة التعريفة الجمركية على السلع الصناعية بالنسبة للدول المتقدمة و٣٠ ٪ بالنسبة للدول النامية ودول مرحلة التحول لتتم هذه التخفيضات على خمس مراحل سنوية متساوية والتي انتهت آخرها خلال عام ٢٠٠٠م، كما تم الاتفاق على رفع نسبة الواردات الخاضعة لتعريفة مربوطة، إذ زادت نسبة بنود هذه الواردات من ٢١ ٪ إلى ٧٣٪ للدول النامية، ومن ٧٨٪ إلى ٩٩ ٪ للدول المتقدمة، ومن ٧٣٪ إلى ٩٨ ٪ للدول ذات الاقتصادات الانتقالية. كذلك اتفق على إزالة القيود الكمية تدريجياً على منتجات المنسوجات والملابس حيث تم دمج هذه المنتجات تدريجياً على أربع مراحل انتهت خلال مطلع عام ٢٠٠٥م، لتصبح هذه المنتجات خاضعه للقواعد العامة للتعامل مع المنتجات الصناعية. حيث اشتمل ذلك على رفع المعدلات السنوية المقررة للزيادة في الحصص السارية على هذه المنتجات بمعدل سنوي إضافي.

وقد تقدمت العديد من الدول بمقترحاتها حول تخفيض أو إلغاء التعريفات مع وضع تصورات لإزالة التعريفة على منتجات قطاعات معينة، وتحديد المعوقات غير التعريفية تمهيداً للعمل على إزالتها.

د) المفاوضات حول موضوعات سنغافورة:

تضمن إعلان الدوحة استمرار دراسة هذه الموضوعات على أن يتم البدء في المفاوضات بشأنها بعد المؤتمر الوزاري الخامس حول نماذج وطرق المفاوضات بشأن تلك الموضوعات، وقد تبين خلال المشاورات التي تمت في أعقاب صدور إعلان الدوحة، تمسك الدول النامية بموقفها المتمثل في ضرورة التعامل مع موضوعات سنغافورة الأربعة بشكل منفصل نظراً لتفاوت درجات التقدم في المناقشات الجارية بشأنها، ونظراً للأهمية التي تمثلها كل منها في عملية التنمية بالدول النامية والأقل نمواً، وبصفة عامة فإن الدول المتقدمة ترى البدء فوراً في إجراء مفاوضات حول هذه الموضوعات الأربعة، في حين ترى الدول النامية أن المشاورات حولها لا تمثل أساساً للبدء في المفاوضات وأن مجموعات العمل التي تبحثها مازالت مطالبة بإيلاء هذه القضايا مزيداً من التوضيح والتشاور والدراسة.

هـ) المفاوضات حول الملكية الفكرية:

صدر عن مؤتمر الدوحة إعلان وزاري خاص بحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، تضمن تكليف مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لإيجاد حل سريع لمشكلة الأعضاء الذين يفتقرون إلى قدرات التصنيع في قطاع الصناعات الدوائية والذين قد يواجهوا صعوبات في الاستخدام الفعال لنظام الترخيص الإجباري الذي شملته الاتفاقية لمواجهة انتشار الأمراض الخطيرة[1].

وقد حاولت الولايات المتحدة إعاقة الوصول إلى قرار في هذا الصدد لصالح الدول

---

(١) محسن أحمد هلال: **منظمة التجارة العالمية (الاتفاقات – إجراءات مفاوضات الانضمام – المفاوضات المستقبلية)**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، ٢٠٠٧، ص ١٥-١٦.

النامية والأقل نمواً، وذلك تحت ضغط من الشركات العملاقة العاملة في مجال صناعة الادوية في ظل ما تحققه هذه الشركات من أرباح ضخمة من جراء بيع براءات الاختراع بأسعار مرتفعة، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الدوائية في الدول النامية والأقل نمواً.

إلا أن تكتلات الدول النامية والأقل نموا قد نجحت في استصدار قرار من المجلس العام للمنظمة خلال عام ٢٠٠٣ يسمح للدول النامية والأقل نموا التي لا تستطيع الاستفادة من حق الترخيص الإجباري لقصور إمكانياتها التصنيعية والتي تواجه انتشار مرض أو أمراض خطيرة أن تتفق مع دولة لديها هذه الإمكانيات لتصنيع ما تحتاجه من أدوية بالكميات اللازمة فقط لمواجهة احتياجات الدولة الطالبة، وعلى أن يتم الإنتاج في عبوات مميزة وأن تقصر الدول المستوردة لهذه الأدوية استخدامها لأغراض الصحة العامة فقط، مع حظر إعادة تصديرها إلى أية دولة أخرى، وكذلك فقد تضمن القرار التزام الدولة المنتجة (المصدرة) بإخطار مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية بحصولها على الترخيص الإجباري لإنتاج هذه الادوية والشروط المتعلقة بالترخيص، على أن يقوم المجلس بمراجعة تنفيذ هذا القرار بصورة سنوية[1].

(١) المنظمة العالمية للتنمية الزراعية: **بناء القدرات في مجالات الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية**، حلقة عمل تدريبية، الجزائر، ٢٠٠٦م، ص٢٥.

المبحث الثالث
مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة

إن التوجه المتزايد نحو تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية يبرز العديد من القضايا الهامة بشأن مستقبل النظام التجاري العالمي، إذ أنه بإمكانها تسهيل التجارة الدولية نظراً لتجانس اللوائح وإزالة القيود في إطار الإقليمية، لذا سوف نتعرض فيما يلي لأثار العولمة، ومنظمة التجارة العالمية على مستقبل هذه التكتلات.

المطلب الأول
أثار العولمة الاقتصادية على مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تؤكد التجارب الحديثة على الساحة الاقتصادية العالمية وجود تكامل بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعولمة الاقتصادية، إذ تنشأ عملية تبادلية يتنامى معها الاندماج في الاقتصاد العالمي كأحد نتائج الاندماج الإقليمي، وبصفة خاصة مع تزايد الاتجاه نحو عولمة الاقتصاد والتجارة وإطلاق حرية السوق وزيادة حدة المنافسة[1]، الأمر الذي تزايدت معه النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية فيما بين الدول، بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين تلك الدول، وفتح الأسواق وزيادة تدفق الاستثمارات والأيدي العاملة، وبالتالي سهولة حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، هذا فضلا عن توفير الحماية من أضرار منافسة الاقتصادات الأخرى وزيادة القوة التفاوضية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.

كما أن الاندماج في تكتل اقتصادي إقليمي أصبح حاجة ملحة بالنسبة للدول بهدف الحد من الأثار السلبية للعولمة الاقتصادية، وكذا السعي لتحقيق مصالحها المشتركة

(1)Winters، Alen "Regionalism Versus Multilateralism"، Working Paper N: 1687،International Trade Division ، International Economics Department، The World Bank، Washington D.C، 1996، pp:2-3.

من خلال تجمعها وتوحيد أهدافها الأساسية كما تصنع حواجز بينها وبين بقية بلدان العالم[١]، الأمر الذي يتنافى جزئياً مع مفهوم العولمة الاقتصادية الذي يشمل التحرير على المستوى العالمي دون الاقتصار على المستوى الإقليمي فقط.

نخلص إلى أنه نظراً للتأثير المباشر للعولمة الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تقودها الدول المتقدمة – كما هو ملاحظ في أوربا وأمريكا الشمالية – فإن أثرها على الاقتصاد العالمي سيزداد مستقبلاً، إذ تنحصر المنافسة في إطار تلك التكتلات الاقتصادية، وعلى ذلك فإنها سوف تؤثر حتماً على الوجه الجديد للنظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني
أثار منظمة التجارة العالمية
على مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تشجيع المنظمة قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

لم تحظر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إنشاء التكتلات الإقليمية، بل على العكس فإنها تشجع عليها رغبة منها في تعميق وزيادة فرص تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، حتى وإن أهدرت شرط الدولة الأكثر رعاية[٢]. إلا أن الاتفاقيات وضعت شروطاً لقيام هذه التجمعات تضمنتها المادة ٢٤ من الاتفاقية. وعلى ذلك، فلا مجال

(١) ناظم الطيب الأمين حامد: **العولمة والتكتلات الاقتصادية ودورها في تطور التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١١**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١١، ص ٦٥-٦٦.

(٢) فؤاد أبو ستيت: **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ٢٠٠٤، ص ١٣٠.

إذن للتهديدات التي أطلقتها بعض الدول الكبرى في أعقاب فشل مؤتمر كانكون بالعودة إلى التعاون الثنائي والإقليمي مجدداً كبديل للنظام التجاري متعدد الأطراف، إذ أن هذا النظام الأخير يضمن للدول الكبرى تحقيق مصالحها والسيطرة على اتجاهات الاقتصاد العالمي وتوجيهه وفقًا لرؤيتها، ولا مفر من استمرار هذا الوضع حتى تدرك العديد من الدول النامية أهمية إقامة تكتل اقتصادي إقليمي فعال فيما بينها يضمن تحقيق نمواً كبيراً في معدلات التجارة البينية في إطار تحقيق مصالحها المشتركة.

وهنا يثور التساؤل حول أسباب سماح منظمة التجارة العالمية بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطارها؟، **ويمكن إيجاز أبرز الدوافع والأسباب لسماح المنظمة بذلك، في الآتي**[1]:

- اتحاد الدول داخل تكتلات اقتصادية إقليمية يجعلها أكثر تفهمًا لأهمية حرية التجارة مما يمهد - بشكل متميز- لمشاركتها الفعالة في النظام التجاري العالمي الجديد.
- تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية يمكن أن تكون بمثابة نواة لتكتل عالمي، حيث إن التفاوض بين عدد من التكتلات الإقليمية – والتي تمثل عدداً كبيراً من الدول تتفق فيما بينها على سياسات تجارية مشتركة – أسهل بكثير من التفاوض بين هذا العدد الكبير من الدول فرادى.
- تسمح الاتفاقيات الإقليمية لمجموعة من الدول بالمفاوضة على بعض القواعد

(١) علي مسعود: **تأثير المنظمات الإقليمية على منظمة التجارة العالمية**، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، المجلد ٢٢، العدد ٣٩، ٢٠٠٠، ص٩-١٠.

التي يصعب التفاوض عليها في إطار متعدد الأطراف، فعلى سبيل المثال كانت التجارة في الخدمات والمعايير البيئة، وكذلك سياسات المنافسة من الأمور التي بدأ طرحها في إطار اتفاقيات إقليمية، مما جعل طرحها في إطار عالمي أكثر سهولة.

- قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية بتخفيض القيود على التجارة فيما بينها يعد خطوة هامة على طريق حرية التجارة في إطار دولي[1].
- تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على طريقه استجابة الدول للصدمات الخارجية، وما لهذا من أثر إيجابي على الاقتصاد العالمي[2]، إذ يمكن أن تنسق تلك الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي إقليمي فيما بينها بصورة أكثر تعاوناً للاستجابة لصدمة ما، مما لو قامت تلك الدول علي حدة بمحاولة التنسيق والتعاون لامتصاص تلك الصدمة.

ومما سبق عرضه، يمكننا التوصل إلى أن عوامل نجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية إنما تتوقف – بصفة أساسية – على مجموعة من العوامل التي تكمن في مدى قدرتها على مواجهة الاشكاليات التي تواجهها هذه الاتفاقيات، إذ أنه عقب الانتشار السريع للإقليمية بين مختلف الدول، ظهرت قضايا هامة من شأنها التأثير بصورة سلبية على النظام التجاري العالمي، فبدا التشدد الواضح في الاتفاقيات الإقليمية بعدة مجالات مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، وقواعد المنشأ، التفاوت في الأداء الاقتصادي، وغيرها.

(1) P.J Lloyd and Donald Maclaren (2003)، The Case for Free Trade and the Role of RTAs. Prepared for the seminar of Regional Trade Agreemrnts and the WTO 14 November 2003. Trade Policies Review Division. WTO، Geneva.

(2) Winters، Alan (1996) Regionalism، Regionalism versus multilateralism، op.cit.

قواعد المنشأ :

من أبرز القضايا الملازمة للاتفاقيات الإقليمية، وتتعلق بمكان منشأ السلع التي سوف تكون محل معاملة تفضيلية في التجارة بين الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي الإقليمي، لذا تخضع قواعد المنشأ في منظمة التجارة العالمية لمفاوضات مكثفة بهدف الوصول إلى أسلوب أمثل لمعالجتها تقبله كافة الدول سواء النامية أو المتقدمة[1]، فتوجد اختلافات ظاهرة بشأن هذه القضية في الترتيبات الإقليمية، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تركز في اتفاقياتها الثنائية مع الدول باحتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة بشأن قواعد المنشأ، كما أنه في الاتحاد الأوروبي يتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية سواء المتاحة محلياً أو المستوردة اللازمة لعملية الإنتاج، ويشار إلى أن الاختلاف في معاملات قواعد المنشأ ما بين النظام المتعدد الأطراف والاتفاقيات الإقليمية، يؤدي لإضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تجدر الإشارة إلى أن ست دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية قد أخطرت المنظمة بقواعد منشأ تفضيلية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، تونس، قطر والمغرب)، كما أن خمس دول عربية لم تخطر المنظمة عن قواعد المنشأ التفضيلية (البحرين، وجيبوتي، والكويت، ومصر، وموريتانيا)[2].

حماية حقوق الملكية الفكرية:

تلاحظ أن الاتفاقيات – خاصة الثنائية – تتضمن بنود والتزامات تزيد عن تلك الواردة باتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية.

(1) Lawrence Summers، "Regionalism and The World Trading System"، Policy implication of trade and currency zones، Studies of Federal Bank of Kamas City، 1991، ، p:308.

(2) Marianne Hmar chand، " **The Political Economy of New Regionalism** "، The Third World Quarterly، London 2005، P209.

غير أن هذا التوجه ليس بالجديد، فخلال المفاوضات بشأن الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة أوروجواي ومؤتمرات المنظمة، ظهرت اقتراحات مفادها أنه في حال الموافقة على هذه الاتفاقية، فإن تسهيل التفاوض سوف يكون عن طريق اتفاقيات ثنائية. إلا أن حدوث اختلاف في حجم التنازلات بهذا الشأن قد أحدث بعض التضارب بين النظام المتعدد الأطراف واتفاقية TRIPS، وشموليات الاتفاقيات الإقليمية الثنائية والمتعددة في إطار ما يسمى بـ TRIPS PLUS، والتي تعني إضافة التزامات جديدة لاتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS.

تباين القوى والأداء الاقتصادي:

أصبح ذلك واضحاً في عالم يتسم باندفاع الدول النامية نحو إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعياً، وذلك دون دراسة وافية لأثر ذلك على البنيان الاقتصادي لتلك الدول النامية. وهنا يثور التساؤل، ما مدى قدرة المنشآت الإنتاجية بالدول النامية التي تسعى لإقامة اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة، على المنافسة والصمود ؟ ونجد أن المتابعة لذلك المجال تعطي انطباعا بالتسرع نحو إقامة اتفاقيات ثنائية دون وجود أهداف اقتصادية واضحة ومحددة. فهناك دولاً نامية لا تمتلك أية مقومات اقتصادية، أو حتى قواعد إنتاجية قوية، أو صناعات تعتمد على تكنولوجيا أو مدخلات وموارد بشرية مدربة، وقيام هذه الدول باللجوء لعقد اتفاقيات ثنائية مع أخرى متقدمة صناعياً، فكيف يمكن لقطاعاتها أن تساير ذلك؟ لذلك نرى ضرورة التروي ودراسة الآثار المترتبة علي عقد مثل هذه الاتفاقيات الثنائية ثم اتخاذ القرار المناسب في ضوء ذلك[1].

(١) المركز العربي للدراسات الاستراتيجية: **التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٦٣.

وفي النهاية يرى الباحث أنه كنقطه بداية لا يمكن القول بأن قيام منظمة التجارة العالمية قد بلغ بأوضاع التجارة العالمية حد الكمال، وإلا ما كانت هناك حاجة إلى المزيد من التفاوض ومن المراجعة للقواعد المطبقة – وهو الهدف من قيام المنظمة ذاتها – بإقامة جهاز يوفر الفرصة للتفاعل المستمر بين الآراء المتعارضة، ولمناقشة أوجه الخلاف والسعي للتحسين المستمر لأوضاع التجارة العالمية.

كما أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية يمكنها الاستفادة من المزايا التي تحققها المنظمة، والتي يمكن إيجازها كما وردت في وثائق المنظمة، فيما يلي:

- مساهمة النظام التجاري متعدد الاطراف في تحقيق المزيد من التعاون بين الدول، من خلال تدفق التجارة بسهوله ويسر بين هذه الدول وخلق مصالح مشتركة بينها، وبالتالي توفيره لوسائل بناءة للتعامل مع النزاعات التجارية.
- توفير النظام التجاري متعدد الاطراف – باعتباره مبنياً على المفاوضات الجماعية – على الدول الكبرى الدخول في مفاوضات مع أطراف عديدة كل على حده، كما يوفر للدول الصغرى حقوقاً أفضل حيث تتخذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بالإجماع، يضاف إلى ذلك أن أسلوب مناقشة الموضوعات والقرارات في المنظمة يتيح للدول الصغيرة فرصة مساومة أكبر عندما تعمل بشكل جماعي بخلاف حالها عندما تتفاوض فرادى مع دول أكبر كل على حده.
- كلما زاد تحرير التجارة كلما انخفضت تكلفة المعيشة، لما يترتب عليه من إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، وبالتالي خفض تكلفة السلع للجميع سواء كانت السلع منتج نهائي أو مواد خام.

- تحرير التجارة يعطي المستهلك فرصة أوسع للاختيار بين مختلف درجات الجودة القائمة على وجود منافسة حقيقية، على العكس في حالة تقييد التجارة التي تحصر اختيار المستهلك على المتاح من الإنتاج المحلي.
- على الرغم من أن تحرير التجارة يفتح السوق المحلي للاستيراد، إلا أنه وفي المقابل يفتح الباب أمام التصدير أيضاً لمختلف الأسواق الخارجية.
- ترفع التجارة من مستويات الدخول لدى الشعوب، وإذا كان تحرير التجارة سيحقق منافع لصناعات ويضر بأخرى، فإن الدخل الإضافي الذي سيتم تحقيقه من شأنه أن يتيح الفرصة للحكومات لتتمكن من إعادة توزيع المنافع.
- تحقيق الجانب التجاري للنمو الاقتصادي، فضلاً عن تشغيله للعمالة، إلا أنه في بعض الأحيان فقد تؤدي زيادة الواردات واستقدام تكنولوجيا متقدمة للإنتاج إلى رفع نسب البطالة، إلا أن تبني الدول لسياسات فعالة للإصلاحات الهيكلية يمَكنها من التغلب على هذه المشكلات.
- اللجوء لاستخدام قواعد الحماية للمحافظة على الإنتاج المحلي يترتب عليه ارتفاع التكلفة، وبالتالي انخفاض حجم المبيعات، وما يستتبعه من ارتفاع نسب البطالة.
- أن وضوح المبادئ الأساسية للتعامل التجاري في إطار المنظمة، يرفع من كفاءة وفعالية النظام، ويؤدي إلى انخفاض التكلفة مقارنةً بحالة انفراد كل دولة بوضع قواعدها الخاصة للتعامل التجاري، كما أن حاجة الشركات التجارية تختلف من دولة لأخرى، وكذلك حاجة الشركات التجارية للتعرف على القواعد المتباينة في

الأسواق التي تضطر للتعامل معها.

- أن النظام يحمي الحكومات من ضغوط أصحاب المصالح الضيقة، عن طريق التزامها بتبني سياسات تجارية عالمية أكثر توازناً في مواجهة جماعات الضغط ذات النظرة المحددة بمصالحها، مما يجعل القرارات الحكومية لصالح الكافة.
- التزام الدولة بالنظام التجاري متعدد الأطراف يعزز من إشاعة الثقة والاستقرار في النظام أمام رجال الأعمال، كذلك فإن وجود القواعد والحرية التجارية والشفافية تساهم في مكافحة الفساد.

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه فقد تبين تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي مثلت محوراً مهماً في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، في ظل تحرر التجارة المصاحب لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وما أفرزته من متغيرات دفعت مختلف دول العالم سواء المتقدمة منها أم النامية لتتحد في صورة تكتلات إقليمية، نظراً لما أدركته من ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته في تحقيق مصالحها المشتركة.

اهتمت الدراسة بالوقوف على طبيعة التكتل الاقتصادي، وتقييم مزاياه، وكذا أبرز المعوقات التي تعترضه في تحقيق أهدافه، ثم التطرق لدراسة مفهوم وسمات وتقسيمات ونظم العولمة الاقتصادية التي ترتكز على تحرر العلاقات الاقتصادية بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها، من خلال خضوعها التلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات الاقتصادية والتقنية، لتعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بصورة طبيعية كوحدة واحدة على المستوى العالمي.

من جهة أخرى تطرقنا لدراسة منظمة التجارة العالمية التي تمحورت اتفاقياتها حول السعي لاستكمال قواعد تحرير التجارة وتحويل الاقتصادات المحلية المنطوية على نفسها إلى اقتصادات مفتوحة على الاقتصاد العالمي.

توصلت الدراسة إلى أن مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة، إنما يعتمد بالدرجة الأولى على تعزيز عوامل نجاح هذه التكتلات والاستفادة من المزايا التي تحققها منظمة التجارة العالمية، وكذلك مدى قدرة التكتلات الاقتصادية على مواجهة الاشكاليات التي تواجهها، إذ أنه

عقب الانتشار السريع للإقليمية بين مختلف الدول، ظهرت قضايا هامة كان من شأنها التأثير بصورة سلبية على النظام التجاري العالمي، فبدا التشدد الواضح في الاتفاقيات الإقليمية بعدة مجالات مثل حماية حقوق الملكية الفكرية، وقواعد المنشأ، والتفاوت في الأداء الاقتصادي، وغيرها.

وأخيراً فإنه لا يمكن القول بأن قيام منظمة التجارة العالمية قد بلغ بأوضاع التجارة العالمية حد الكمال، وإلا ما كانت هناك حاجة إلى المزيد من التفاوض ومن المراجعة للقواعد المطبقة، وبذلك فإن الساحة الاقتصادية الدولية لازالت تشهد العديد من المستجدات والتطورات المتلاحقة لتطوير وتحسين أوضاع التجارة العالمية.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها، ما يلي:

- أدت المتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية الدولية وبزوغ مفهوم العولمة الاقتصادية بكافة أبعاده ومظاهره، إلى ظهور نظام اقتصادي عالمي بالغ التعقيد يهدف – بصورة أساسية – إلى تحرير التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة.
- كان لزاماً على كثير من الدول أن تتجه إلى تحقيق روابط اقتصادية وتجارية فيما بينهما لتحقيق مصالحها المشتركة وتلافي الأثار السلبية الناجمة عن العولمة الاقتصادية وما فرضته عليها ظروف الانفتاح الاقتصادي العالمي الجديد من متغيرات في ظل المنافسة الشرسة مع الدول الصناعية الكبرى بالأسواق العالمية.
- سعياً لتحقيق المزيد من الاندماج، فقد تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، بهدف الاستفادة من فتح الأسواق وتدفق الاستثمارات والأيدي

العاملة المدربة وتسهيل حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلاً عن توفير أقصى قدر من الحماية للدول الأعضاء في تلك التكتلات من أضرار المنافسة.

- تعتبر منظمة التجارة العالمية أبرز المؤسسات الداعمة للعولمة الاقتصادية، وتستهدف – بصفة أساسية – تحقيق حرية التجارة الدولية وإزالة كافة القيود والعوائق أمام تدفق حركتها، وقيام المنظمة على مبادئ من شأنها إزالة التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، وإلغاء الحواجز الغير تعريفية، إضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية.
- عدم تعارض إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية مع أهداف وأحكام منظمة التجارة العالمية، بالرغم من ظهور بعض المشكلات والمنازعات الاقتصادية من جراء تعددها.
- في حالة قدرة تلك التكتلات على التوافق المستمر مع أحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فإن ذلك سوف يمكنها من تحقيق دوراً إيجابياً في الدفع بعملية تحرير التجارة وإزالة ما تبقى من القيود المعيقة للتجارة والاستثمار على الصعيد الدولي.

التوصيات:

تضع الدراسة مجموعة من التوصيات، وتتلخص في النقاط التالية:

- ضرورة وضع معايير جديدة – من جانب منظمة التجارة العالمية - لتقييم الآثار الكلية لهذه التكتلات على الأطراف غير الأعضاء، في ظل التوسع المطرد

للتكتلات الاقتصادية الإقليمية وتغطيتها لمجالات(*) لم يتضمنها الإطار التعاقدي للمنظمة.

- يتعين على منظمة التجارة العالمية إعادة النظر في النصوص القانونية التي تحكم التكتلات الاقتصادية الإقليمية بصورة واضحة ودقيقة، وخاصة عقب ظهورها بصيغتها الجديدة، وما ترتب على تعددها من خلق بعض المشكلات والصعوبات والمنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

- **بالنسبة للدول النامية الأعضاء في تكتلات إقليمية:**

- ضرورة العمل على استيعاب قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف والسعي للاستفادة من مزاياه ومن القواعد المقررة لصالح هذه الدول (قواعد المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية).
- ضرورة تفعيل تعاون الدول النامية داخل التكتل الاقتصادي الإقليمي، لتحقيق أقصى استفادة ممكنة لمواجهة التحديات التي يفرضها النظام عليها بصورة جماعية وليست فردية، وأن تتكتل للدفاع عن مصالحها المشتركة حال خوضها لأية مفاوضات جديدة بشأن موضوعات وأنشطة منظمة التجارة العالمية، وإبداء عدم الموافقة على أية موضوعات تخفي إجراءات حمائية مثل معايير البيئة ومعايير العمل.

(*) مثل السياسات النقدية والاقتصاد الكلي والنظم المالية وتناول سياسات الاستثمار بنطاق أوسع، وكذا سياسات المنافسة

والعلاقة بين التجارة والبيئة ومعايير العمل.

- أهمية وقوف الدول النامية على مطالبها ومبرراتها بصورة واضحة لعرض هذه المطالب بشكل موضوعي والإصرار على تنفيذها.
- ضرورة سعي الدول النامية الأعضاء في تكتلات اقتصادية لإصلاح أوضاعها الداخلية بصورة جدية وإعادة صياغة صناعاتها وبرامجها الاقتصادية وسياساتها المالية وقوانينها ولوائحها لتحقيق نمو فعلي في اقتصاداتها، ولكي تستفيد من تحرير التجارة، مع الاستفادة من أية مساعدات أجنبية حقيقية وتكنولوجيا متقدمة مناسبة، والاهتمام بالتعاون مع الدول النامية الأخرى الأعضاء في ذات التكتل الإقليمي.
- ضرورة إدراك الدول النامية بحتمية تعديل أوضاعها الاقتصادية وسياساتها التجارية وتشريعاتها لتتوافق مع التزاماتها في إطار اتفاقيات أورجواي والتي لا مفر من تنفيذها بصورة كاملة في نهاية الفترات الانتقالية التي أمكن للدول النامية الحصول عليها في إطار المفاوضات.

- **بالنسبة للدول المتقدمة الأعضاء في تكتلات إقليمية:**

- ضرورة الاهتمام بتناول قضايا تحرير التجارة بالتوازي مع قضايا التنمية، مع الاهتمام بتوفير التكنولوجيا المتطورة للدول النامية حتى تتمكن من الإسراع بمعدلات نموها الفعلي وتحقق الاستفادة المرجوة من تحرير التجارة، وهو ما سوف ينعكس إيجاباً على مقومات تحرير التجارة.
- العمل على تدعيم الفرص الفعلية لنفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواقها في قناعة منها بأنه ينبغي أن تسير التجارة في اتجاهين متضادين وليس في اتجاه واحد.
- أهمية تقليص الدول المتقدمة وتكتلاتها الاقتصادية لدعم إنتاجها المنافس لإنتاج

الدول النامية وبصفة خاصة (المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس).

- امتناع التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة عن إساءة استخدام بعض قواعد الاتفاقيات لأغراض حمائية بحتة، مثل قواعد الدعم والوقاية، ومكافحة الإغراق وحماية الصحة واعتبارات حماية البيئة ومعايير العمل.
- ضرورة قيام الدول المتقدمة بإعادة صياغة برامجها للمساعدات الفنية والمالية وتوفير التمويل اللازم لهذه البرامج، حتى تتمكن من تقديم المساعدات الحقيقية للدول النامية وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها في إطار هذا النظام.
- ضرورة قيام الدول المتقدمة وتكتلاتها الاقتصادية بتنفيذ روح الاتفاقيات وليس مجرد نصوصها سعياً من جانبها للتطبيق الفعلي لتحرير التجارة.
- تجنب إثقال كاهل الدول النامية بأعباء التفاوض حول موضوعات جديدة قبل الانتهاء من التنفيذ الكامل للاتفاقات الحالية.
- أهمية إيجاد وسائل فعالة لدعم الدول النامية فنياً ومالياً بهدف الاستفادة من نظام فض المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية لتمكين تلك الدول من الدفاع عن مصالحها والحصول على حقوقها بصورة حقيقية.

المراجع

(مرتبة حسب الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب...)

١) إسماعيل العربي: التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٨١.

٢) إسماعيل عبد الله المحيشي: الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية من جوله الأورجواي ١٩٨٦ إلى مؤتمر هونج كونج ٢٠٠٥، المؤتمر العربي الثالث (التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا، ٢٠٠٨.

٣) إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.

٤) جمال الدين زروق: سياسات التجارة الخارجية وسبل التصحيح، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٩٨.

٥) جميل الشرقاوي: المقاصد الأساسية لقوانين ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

٦) جنات بن مفورة: آليات العولمة الاقتصادية وأثرها على السيادة، مجلة العلوم الانسانية، ع٤٧، مج أ، الجزائر، يونيه ٢٠١٧.

٧) جوزي جميلة: مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.

٨) سامي عفيفي حاتم: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٤.

٩) سهيل حسن القتلاوي: منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

١٠)السيد يس: مفهوم العولمة ،العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ديسمبر، ١٩٩٨.

١١)عبد الرحمن يسري: نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، القاهرة ١٧-١٩ محرم ١٤٢٠هـ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ٢١٧، ١٧ يوليو ١٩٩٩م.

١٢)عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية (منظماتها- شركاتها- تداعياتها)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٨.

١٣)عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠١.

١٤)عبد الواحد العفوري: مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات جولة الدوحة، المؤتمر العربي الثاني (التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.

١٥)عبد الوهاب رميدي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.

١٦)علي عبد العزيز سليمان: العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي " الواقع وآفاق المستقبل حتى عام ٢٠٢٠"، منتدى العالم الثالث مكتبة مصر ٢٠٢٠، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٧)علي مسعود: تأثير المنظمات الإقليمية على منظمة التجارة العالمية، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، المجلد ٢٢، العدد ٣٩، ٢٠٠٠.

١٨)عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية لطبع والنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠١.

١٩)فرج عبد العزيز عزت، محمد أحمد الشيمي: التكتلات الاقتصادية الدولية وأثارها الإيجابية والسلبية على الاستثمار في الدول النامية، المؤتمر السنوي الثاني عشر " إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.

٢٠)فؤاد أبو ستيت: التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ٢٠٠٤.

٢١)محسن أحمد هلال: منظمة التجارة العالمية (الاتفاقات – إجراءات مفاوضات الانضمام – المفاوضات المستقبلية)، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، ٢٠٠٧.

٢٢)محمد رئيف مسعد عبده: التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٣)محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٢٤)المركز العربي للدراسات الاستراتيجية: التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، ٢٠٠٠.

٢٥)المنظمة العالمية للتنمية الزراعية: **بناء القدرات في مجالات الانضمام والتفاوض بشأن الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية**، حلقة عمل تدريبية، الجزائر، ٢٠٠٦م.

٢٦)ناظم الطيب الأمين حامد: العولمة والتكتلات الاقتصادية ودورها في تطور التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ٢٠١١.

٢٧)ناهد عبد اللطيف محيسن: تقييم لأداء المناطق الحرة في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٥٥ – ٤٥٦، القاهرة، أكتوبر١٩٩٩.

28) Daniel le prince، "la mondialisation au-delà des mythes "، édit la découverte and syros ،paris، 2000.
29) Jean-Marie Paugam، L'OMC au défi du GATT: Bilan du système commercial multilatéral، in Cahiers français، documentation française، n° 325، 2005.
30) Lawrence Summers، "Regionalism and The World Trading System"، Policy implication of trade and currency zones، Studies of Federal Bank of Kamas City، 1991.
31) Marianne Hmar chand، "The Political Economy of New Regionalism"، The Third World Quarterly، London 2005.
32) P.J Lloyd and Donald Maclaren (2003)، The Case for Free Trade and the Role of RTAs. Prepared for the seminar of Regional Trade Agreemrnts and the WTO 14 November 2003. Trade Policies Review Division. WTO، Geneva.
33) Winters، Alan (1996) Regionalism، Regionalism versus multilateralism، op.cit.
34) Winters، Alen "Regionalism Versus Multilateralism"، Working Paper N: 1687،International Trade Division ، International Economics Department، The World Bank، Washington D.C، 1996.
35) World Trade Organization، Understanding the WTO، on the network internet: http://www.wto.org/English/the wto-e/whaeis-e/understanding-e.pdf، at 20/2/2016.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٤٢٢

مقدمة ٤٢٥

المبحث التمهيدي : مفهوم التكتلات الاقتصادية، وتقييم مزاياها ومعوقاتها ٤٢٩

المطلب الأول : مفهوم وعوامل نجاح التكتل الاقتصادي ٤٢٩
مفهوم التكتل الاقتصادي ٤٢٩

عناصر التكتل الاقتصادي ٤٣٠

صور التكتل الاقتصادي ٤٣١

عوامل نجاح التكتل الاقتصادي ٤٣٢

المطلب الثاني : تقييم التكتل الاقتصادي (المزايا والمعوقات) ٤٣٣
مزايا التكتل الاقتصادي ٤٣٣

معوقات وسلبيات التكتل الاقتصادي ٤٣٣

المبحث الأول : أبعاد العولمة الاقتصادية ٤٣٤

ماهية العولمة (Globalization) ٤٣٤

المطلب الأول مفهوم وسمات العولمة الاقتصادية ٤٣٤
مفهوم العولمة الاقتصادية (Economic Globalization) ٤٣٤

سمات العولمة الاقتصادية ٤٣٥

المطلب الثاني : تقسيمات ونظم العولمة الاقتصادية ٤٣٦
تقسيمات العولمة الاقتصادية ٤٣٦

قوى ونظم العولمة الاقتصادية ٤٣٧

المبحث الثاني : منظمة التجارة العالمية ٤٣٩

المطلب الأول : أبرز موضوعات التفاوض بالمنظمة ونتائج مؤتمراتها الوزارية ٤٤٠

أولاً: جدول الأعمال المستقبلي للمنظمة ٤٤٠

ثانياً: نتائج المؤتمرات الوزارية للمنظمة ٤٤٢

المطلب الثاني : تطورات المفاوضات حول القضايا الأساسية ٤٤٨

المبحث الثالث : مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة الاقتصادية واتفاقيات التجارة الحرة ٤٥٣

المطلب الأول : أثار العولمة الاقتصادية على مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية..... ٤٥٣

المطلب الثاني : أثار منظمة التجارة العالمية على مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية..... ٤٥٤

تشجيع المنظمة قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية ٤٥٤

قواعد المنشأ ٤٥٧

حماية حقوق الملكية الفكرية ٤٥٧

تباين القوى والأداء الاقتصادي ٤٥٨

الخاتمة ٤٦٢

المراجع ٤٦٨

فهرس الموضوعات ٤٧٢